

## العالم الثالث والتنمية

«من خلال حالي الشخصية فاني أجسد الصورة الجميل من الأوروبيين الشباب الذين اعتقدوا في مطلع السبعينات أن باستطاعتهم خلق العالم وتسويته تسوية جديدة عبر العالم الثالث بعد قناعتهم الهاوية أن أوروبا لم تعد تملك أية قيمة من القيم تدافع عنها بعد أن أعطت الحد الأعلى من الأهوال والضلالات وبواعث البغضاء والكراهية من فرسان الثورات المضادة حتى هتلر، ولم تخلف وراءها أية تركة لثورتها الإنسانية والعالم، بحيث أصبح لزاماً علينا أن نبحث عن كل هذا خارج القارة الأوروبية، في العالم الثالث، في الأرض البكر الخارجة لتوها من تحت نير الاستعمار والمنطلقة مع مبادئه باندونغ». <sup>(١)</sup>

لفتت نظري هذه الكلمات بل أقول أنها شدت انتباهي وذلك لسبعين اثنين: أولاً: لأنها أتت على لسان أحد رجال الفكر الأوروبيين، وهو «كونراد ديتريز» في كتابه «الكاسحة الahlية» الذي أصدره مؤخراً بباريس - حيث نلمس بكلماته هذه إنصافاً للعالم الثالث - ولو من حيث الكلمة، من بين معاشر الأوروبيين الذين كتبوا عنه، بل انصافاً لحقيقة، ما سُمي بالعالم الثالث، التي جعلها هؤلاء الآخرين سلعة للاحتياز والاستغلال ممثلين بحكوماتهم ودوائرهم الرسمية ومؤسساتهم الرأسمالية الامبرالية.

«ان لدى العالم الثالث اشياء يعطيها لأوروبا».

(٤) عضو هيئة تدريس، قسم الجغرافيا، كلية الاداب والتربية، جامعة قاربونس.

(١) كونراد ديتريز - كتاباته حول العالم الثالث - باريس.

«القيم الجديدة، العالم الثالث هو سيعطيها».

«ملكة التصور والخيال لدى الأفارقة ما زالت سليمة من الناكل والتشهو».

«في حين قالت أوروبا كل ما تملك قوله عبر ذاتها، فالتجدد إذا يأتي من قبل الذين لم يتع لهم فرصة الكلام بعد». (١)

ثانياً: لشعورى بأننى حفقت رغبة لي في العثور على مقدمة مناسبة لموضوع بحثي هذا حول «العالم الثالث والتنمية» كأحد أهم مواضيع الساعة التي تطرح نفسها في وقتنا الحاضر.

وليس بعيداً عن الواقع في أن صعوبة الخوض في مثل هذا الموضوع تأتى من الصعوبة التي واجهتها وتواجهها قضية إيجاد معنى دقيق لمعنى ومفهوم العالم الثالث من ناحية، ومن ناحية ثانية من خلال التطورات أو التبدلات التي تخضع لها المجتمعات الدولية بين فترة وأخرى تقرب بعضها من دولة من الدخول في التصنيف العريض للدول العالم الثالث، أو تساعده بعضها آخر من الأفلات من ذلك التصنيف.

ومن جهة أخرى تأتى تلك الصعوبة من كثرة أو تشعب الآراء التي عبر عنها في وسائل الاعلام المختلفة، مع من كتبوا من المؤلفين بحيث كان نتاج هذا الموضوع أو الخط الذي سار فيه، قد تمثل مع آراء وأيدلوجيات المعينين، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها أيضاً موضوع التنمية في إطار ما سمي بالعالم الثالث، لذلك سيتعدد دخولنا في هذا الموضوع الواسع والتشعب أيضاً للتوضيح، والوقوف فقط على نقاط معينة وهامة فيه نلخصها في التالي وحسب ما سوردتها في الشرح.

## ١ - عبارة العالم الثالث عبر تطويرها:

لقد كان لوسائل الاعلام المختلفة وخاصة الاوروبية والأمريكية الاستعماريتين إبان الحرب العالمية الثانية - بوجه خاص - دوراً كبيراً في إنتشار مثل هذه

(١) نفس المرجع السابق.

التسميات وخاصة ما يسمى منها عبارة البلدان المتخلفة (*Sous-Developpé*)، لذلك لم يكن آنذاك مثل هذه العبارة مفهوماً أو محتوى دقيقاً، ما دام المتخصصين المعنيين أو من كتبوا عن ظاهرة التخلف بين البلدان المقصودة بالمتخلفة، كانوا متأثرين بحملات الإعلام والصحف المختلفة – كما نوهنا سابقاً – شأنهم بذلك شأن قطاع واسع من جماهير شعوب البلدان المعنية بالتخلف وغير المعنية به، فبرزت وكرست لفترة طويلة عبارة البلدان المتخلفة ولتحذ تسميات عبارات أخرى عليها أكثر قبولاً على السمع وأقل إثارة لأفراد تلك البلدان فظهرت عبارات بدول العالم الثالث، وأحياناً الدول النامية.

وهكذا ومع تتابع سنوات العقود الثلاث الأخيرة من القرن الحالي، ومع التطورات العالمية المختلفة للمجتمع الدولي، بدأت هذه التسميات أو هذه المصطلحات تتحذ معانٍ وأبعاداً شتى، لم تسلم في بعض الأحيان من التناقضات التي تساير اختلاف الأيديولوجيات أو حتى الاختصاصات العلمية لمن كتب في هذا المجال.

إإن كنا اليوم نستعمل عبارة العالم الثالث، أو البلدان النامية، فلا بد من الرجوع إذاً إلى سلف هذه العبارة، وهي البلدان المتخلفة، والسببية في خلقها أو وجودها، فعوده إلى فترة غداة الحرب العالمية الثانية، حيث ولادة هذه العبارة، لنجد أن مفهومها قد اتسم بغموض ناتج عن عملية تاريخية شملت التغيرات في أوضاع المجتمع الدولي عما كان عليه قبل الحرب المذكورة، وبما آلت عليه الأوضاع الجديدة بعد الحرب، من خلال العلاقة المستحدثة بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة من جهة، ومن الظروف الجديدة وما نتج عنها من صور تابعة تمثلت بظهور انتفاضات وحركات ثورية ونزاعات استقلالية، رافق ذلك بروز قوى وموانئ جديدة في المجتمع الدولي نفسه – سياسية وعسكرية واقتصادية – هذا بالإضافة إلى ظهور أساليب جديدة للامبرالية في استغلالها للشعوب بشكل يتلاءم مع المعطيات الجديدة التي آل إليها الوضع الدولي العام في تلك الفترة من جهة ثانية. إذاً كان عدم الوضوح الذي تميز به مفهوم الدول المتخلفة، كان في النهاية

نتائج حملة مبرمجة ومركزة للأجهزة الحكومية وحتى الدولة الامبرالية منها أو التي تدين بالولاء لها من أجل أن تجعل مثل هذا المفهوم «الدول المتخلفة» مقبولاً من الدول المسيطر عليها دون مناقشة أو فضح وكشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تعasse وتخلف هذه البلدان.

فإن كانت هذه حقيقة الامبرالية في خلقها واستخدامها لهذه التعبير بحق الدول الأقل تطوراً لتحقيق استراتيجية معينة من ذلك، فإنه ثمة آراء مختلفة أخرى حول موضوع معنى التخلف – كا اصطلاح على ذلك قبلًا – هذه الآراء تختلف عن بعضها بقريها أو بعدها عن الموضوعية، أو الاحتاطة أو الشمولية بمعنى التخلف، فمنها من يرى التخلف بأشكاله المختلفة – للدول التي أطلق عليها متخلفة – هو عملية داخلية بمعنى أنه ثمة أسباباً وعوامل داخل هذه البلدان مسؤولة عن تخلفها هذا.

بينما آخرون يفهمون التخلف أيضاً – كأسباب – بأنه عملية تأتي من الخارج، بمعنى أن هؤلاء يعطون دوراً أكثر من أساسي لتلك الأسباب الخارجية المتمثلة بالسيطرة والضغط الممارس من الدول الامبرالية.

ورغم ما كتب عن البلدان المتخلفة فإن هناك بعض الميزات تشكل بطبيعتها قواسم مشتركة للبلدان – التي نرى فيها بأنها سائرة في طريق النمو – والتي يمكن أن نوردها على شكل مجمل ملخص لعدد من الآراء اعتبرت مقياساً يمكن اتخاذه للدلالة على دولة ما بأنها متخلفة من دول العالم الثالث النامية، أم أنها خارجة عن هذا التصنيف: <sup>(1)</sup>

أ – عدم توفر الاكتفاء في سد الحاجات الضرورية، أو الأساسية للقسم الأكبر من السكان.

ب – قلة الانتاج – نقص الانتاجية – للنقص في القوى المنتجة، أو للنقص في

(1) نستعمل هنا عبارة البلدان المتخلفة – أو التخلف – حسب ما وردت في تلك الآراء ولنا رأينا فيما بعد بالنسبة لهذه المصطلحات.

المواد الخام، في ظل تزايد ديمغرافي، أو انفجار سكاني، وهذا ما ينتج عنه نوعاً من عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلد المعنى.

ج - يرى البعض في التخلف بأنه يتمثل في عدم القدرة، أو الكفاية في استثمار مصادر الثروات الطبيعية الموجودة داخل البلد، وذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة.

د - الضعف في دخل الفرد القومي، حيث وضع بعض الباحثين، كدخل يقل عن ألف دولار سنوياً، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الدخول المرتفعة لجزء من السكان المتمثل في الدول المصدرة للنفط بشكل عام، وستتعرض لهذا الأمر مبين وجهة نظرنا عند شرحنا لمفهوم ما سمي «بالعالم الرابع».

ه - لقد اعتبرت ميزة التخلف التقليدية لدى بعض من كتبوا في مفهوم التخلف، أداة لتمييز الحالة الاجتماعية، والاقتصادية للبلد المتخلف، وذلك بالمقارنة مع أوروبا في مرحلة ما قبل التصنيع، وذلك من خلال بروز عاملين هامين في مجتمعاتها:

الأول: التزايد الديمغرافي الهائل.

والثاني: دور الهيمنة والسيطرة الاقتصادية، الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية العالمية في تحريك اقتصاد تلك البلدان والامساك بمقدراتها.

و - إن عدداً من كتبوا عن ظاهرة البلدان المتخلفة هذه، سواء من لا يريد منهم أن يرى في هذه البلدان سوى مجتمعات تقليدية، أو من يرى في أن يجعل من الاستعمار المسؤول الأول عن حالة التخلف هذه، فإنهم بمجموعهم يتلقون ليجعلوا من ضعف التصنيع السبب رقم (١) بل الصفة الأساسية للتخلف.

وما لا ريب فيه في أن ظاهرة التصنيع والنمو الاقتصادي - في طريق تكامل هذا الأخير - يشكل العلاج أو أحد أركانه الأساسية والضرورية للخلاص من التخلف في ظل عدالة اجتماعية، فالصناعة لوحدها لا

تكتفي في تلك البلدان فهي - أي الصناعة - قوية على سبيل المثال في أفريقيا الجنوبية بل في عدد لا يأس به من دول العالم الثالث، وبالرغم من ذلك فهناك الكثير من الصعوبات الاقتصادية منها والاجتماعية التي لم تذلل أمام شعوب هذه البلدان في طريق تطويرها.

ز - لقد دفعت ظاهرة التصنيع الحديث والعصري وغزو التكنولوجيا للبلدان المتخلفة، دفعت بعدد من المؤلفين - أصحاب نظرية الازدواجية في القطاع الاقتصادي - لتعريف التخلف بأنه: مجرد فقدان الترابط بين القطاعين الاقتصاديين، الحديث العصري من جهة، والتقليدي القديم من جهة ثانية، وخاصة عندما لم يتمكن القطاع الأخير الاستفادة من القطاع الأول.

ح - إن قسماً كبيراً من هذه الآراء نراها غير مواقف عليها من قبل أصحاب آراء آخرين كتبوا في ظاهرة التخلف والبلدان المتخلفة، عندما يعتبرون أن التخلف ناتج بشكل أساسي بل قطعي من السيطرة التي تمارسها القوى الامبرالية على بلدان العالم الثالث في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية رغم اعتراف هؤلاء المؤلفين بوجود قطاعين اقتصاديين متباينين بشكل واضح في الدول المتخلفة وإيمانهم بالأهمية البالغة للتنسيق بين هذين القطاعين للخروج من التخلف - بعد إزالة السبب الرئيسي والمباشر له - وهنا يُرجعون فقدان التوازن والترابط بين القطاعين الاقتصاديين الحديث والقديم الذي يتكلم عنه أصحاب نظرية الازدواجية - السالففة الذكر - يرجعونه إلى أسبابه الحقيقة عندما يرون أن الفارق بين القطاعين المذكورين هو في الحقيقة يعني الفارق في نسبة السيطرة والاستغلال الممارسة من الأول على الثاني، وهو يجسّد في نفس الوقت أحد الأساليب الشائعة التي تمارسها الامبرالية وكدليل على ذلك وبأبسط الأمثلة هو أن النشاطات الاقتصادية الحديثة المتمثلة في القطاع الثاني الحديث، كانت قد دخلت لبلدان العالم الثالث - أو المتخلفة - من خلال الامبرالية نفسها لسد حاجات هذه

الأخيرة من المواد الأولية لتحقيق الريع والثراء الفاحش على حساب ثروات وجهد وجوع وعطش شعوب تلك البلدان.

وهنا في هذا المجال نجد أن بعض الماركسيين من تكلموا عن هذه الظاهرة يؤكدون بحجج دامغة بأن قطاع الاقتصاد الذي أصطلح على تسميته تقليدياً كان متصفًا حقًا بأنه غير متواكب التركيب اقتصاديًا واجتماعياً ما قبل الاستعمار الحديث، ولكنه أضحت بل أنتقل إلى صورة مزريّة أكثر بحيث أصبح مختلفاً مشوهاً بعد الميمنة والسيطرة التي خضع إليها أخيراً من قبل المؤسسات الامبرالية في صورها المختلفة، هذه الأخيرة التي تسعى ومن خلال أصحابها وحماتها خارج – وأحياناً داخل – العالم الثالث نفسه لنقل القدر الأكبر من الريع والفائدة خارج هذه البلدان وتجهذ بكلفة وسائلها وسبلها لمنع النمو الصناعي في بلدان العالم الثالث بهدف تحريف السلع المصنوعة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن مثل هذه الأساليب السائرة من ضمن استراتيجية معنية ذات محتوى ملائق أو منبثق عن الأنظمة الاستعمارية التي تستمر اليوم على شكل ميكانيكية التبدل غير العادل – بين بلدان متطرفة وبلدان أقل تطوراً – هي المسئولة عن منع تصنيع العالم الثالث وإبعاده عن تحقيق نموه وتكامله الاقتصادي لابقاءه ضمن الأصطلاح أو التعبير الذي وضع له كعالم مجموعة بلدان مختلفة.

## 2 - ما سمي بالعالم الرابع أو الدول الغنية:

هنا لابد لنا من وقفة تنبه قصيرة في شرح أو تبيان ما قصد به بالعالم الرابع، أو الدول الغنية، حيث ظهرت حديثاً صرعة – إن شئنا تقليعة – جديدة، كانت قد تبنتها وسائل الاعلام الغربية، وهي اطلاق اسم «العالم الرابع» تارة، أو «الدول الغنية» تارة أخرى على مجموعة من الدول، والمقصود بها حصرًا الدول العربية الخليجية النفطية.

لقد انطلقت وسائل الاعلام هذه من اعتبارات استندت عليها لتشكل بنظرها مبررات مثل هذه التسمية الجديدة، نلخصها بالنقاط التالية:

1 - كبر حجم العائدات النفطية لهذه الدول.

2 - ارتفاع مستوى الدخل الفردي.

3 - تحقق مستوى مرموقاً من الرفاهية لدى الدول العربية المذكورة.

ولتكننا نقول هنا ان اطلاق عبارة «العالم الرابع» لمثل تلك المجموعة من الاقطارات العربية، هو شيء غير مقبول، أو مرفوض من أساسه، ولنا اسبابنا الموضوعية في ذلك.

فقياساً للأسس والاراء التي أوردناها سابقاً، كمقياس لتصنيف دول العالم الثالث «النامية»، فإن الدول التي دعيت بالعالم الرابع لا تخرج في حقيقتها من التصنيف السابق بكونها نامية، فعامل الغنى، أو ارتفاع مستوى دخل الفرد لكثيراً ما يبدو باهتاً بل ضعيفاً أمام الأسس والعوامل الأخرى التي تسهم في عملية التصنيف المذكورة، كعوامل فاعلة مؤثرة تستطيع بدورها التفريق بين تطور وبين تخلف، كالقدرة على الانتاج مثلاً، وتتوفر الكفاءات العلمية، أو المقدرة على استيعاب التقنية الحديثة، ووجود التقدم الحضاري بمفهومه الحقيقي، وغير ذلك من الأمور.

وإذا حاولنا أن نقف، وبشيء من التحليل على النقاط التي اتخذتها وسائل الاعلام الغربية، أساساً أو منطلقاً لعبارة «العالم الرابع» فلسوف نجد أن الأمر هنا لا يتعدى حدود التلاعب اللغوي.

فالعائدات النفطية نفسها، ليس لها معنى هنا، كما يمكن ان يكون عليه في دولة أخرى متقدمة، أو متطرفة، لأن العائدات المذكورة وما يختلف عنها من فوائض في دولنا المعنية لا تشكل بحقيقتها دخلاً قائماً على انتاجية حقيقة لتلك البلدان تستطيع هذه الأخيرة الحصول عليه من خلال تفاعل بين عوامل انتاجية فعلية معروفة، بل هو دخل حق كعائدات مصدر محدد من مصادر الثروة الطبيعية وهو النفط، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فلأن التقنية، ووسائلها التي تسهم في انتاج واستثمار ذلك المصدر هي بمعظمها غير عربية خليجية، بالإضافة إلى أن عائدات مصدر النفط هذا تشكل ما يزيد عن 95% من المداخيل المالية لهذه الدول

## النفطية الخليجية.

و ضمن هذا المجال، ومن زاوية أخرى، فإن هناك تجنياً واضحاً من قبل الدول الغربية، ووسائل اعلامها، عندما تبالغ بمحجوم هذه المداخل، وتلك الفوائض المالية، فما هي القيمة أو الأهمية العظمى مثل هذه العائدات قياساً لزيادة شركات غربية أخرى، فهذه مبيعات شركتين أمريكيتين «فورد، وجنرال موتورز» للسيارات فقط، بلغت عام 1974 مبلغاً وصل إلى 61 بليون دولار، بينما بلغت مبيعات دولة الامارات العربية المتحدة ولنفس العام ما يعادل 6 بليون دولار.

ومن جهة أخرى فإن مفهوم التطور لم يعد مقتصرًا على عامل حياني واحد كالعامل الاقتصادي فحسب، بل هناك مؤشرات أخرى تقف بجانب العامل المذكور، وتتكامل معه لتعطي مفهوماً حقيقياً للتقدم، كالتطور الاجتماعي، والمستوى الرفيع للتعليم والتقدم في مجال الابحاث والعلوم وغيرها.

اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً في تلك الدول النفطية، فقد اخذت وسائل الاعلام الغربية منه – وكما يبينا آنفاً – وسيلة لفرز، أو عزل هذه الدول العربية الخليجية عن بقية الدول العربية الأخرى، ولو باخراجها من تصنيف العالم الثالث أو النامي هذا الأخير الذي اضحت تسميه هذه مكرهه لدى الكثير من الدول والشعوب، وبالتالي ادخالها بتصنيف جديد، وبتسمية جديدة «العالم الرابع» أو «الدول الغنية» لعل ذلك يحمل شكلاً ومظهراً فيه غنى، وفيه ثروة، فيه تسمية فضفاضة خاصة بلفظ عالم رابع، كل ذلك من شأنه أن يكون أكثر تحبياً أو أكثر قرباً على النفس وأجمل وقعاً على الأذن، ولكنه حقيقة ومضموناً يحمل معنى مشوهاً لحقيقة واقع، فلم يكن الدخل الفردي في حد ذاته ليعكس بالضرورة مستوى التطور الاقتصادي، أو حتى التقدم الاجتماعي والحضاري، لانه لا يشكل في جوهره سوى رقمًا مجردًا ليس له مدلول اقتصادي، لا بل هو غير قادر ايضاً على اظهار التفاوت في الدخول بين افراد المجتمع أو طبقاته.

وكيف يمكننا ان نقول بأن دخل الفرد في دولة نفطية خلنجية ما، هو أعلى من

دخل الفرد في الولايات المتحدة مثلاً، أو كندا أو فرنسا، والفرد في الدول الأولى يشتري ماء الشرب باسعار أغلى من اسعار النفط نفسها، ويفتقر بالتالي إلى العديد من هيكل البنى الأساسية للتقدم والتطور من خلال تجربته الحضارية القصيرة في زمنها.

وأخيراً وفيما يخص مستوى الرفاهية كبند ثالث مما تذرعت به الدول الغربية لمستند لتسميتها تلك، فهل يعني توفر الكثير من الكماليات لدى الفرد في دول النفط الخليجية، وبسبب توفر سهلة نقدية لديه، أن نأخذ ذلك مقياساً لرفاهية، أو معياراً لتقدم تلك الدول من مرحلة التنمية، أو من صفات البلدان النامية، ليدخلها في صفات ما اصطلاح عليه بالعالم الرابع الذي لا يحمل أي معنى أو مدلولاً اقتصادياً أو اجتماعياً، أو أي شيء.

ان مدلول الرفاهية الحقيقة، لا يمكن ان يتحقق واقعاً ضمن خلل اقتصادي واضح في مثل هذه البلدان، الخلل القائم على استنزاف مورد ليس بعيداً نضوبه، بل لابد للتنمية الحقيقة والتطور والتقدم الحقيقيين أن يقوموا على إعادة التوازن في الآلية الاقتصادية لذلك الجزء العربي النفطي عن طريق الربط التدريجي بين انتاجية الأفراد ومستوى دخولهم واستهلاكهم، وبين مستوى توفر الكماليات، أو ما تسميه الدول الغربية بالرفاهية الاجتماعية لأفراد تلك المنطقة، وهذا بالطبع يدعو إلى تنمية حقيقية قادرة على تغيير الهيكل الاقتصادي هناك، وتنوع مكوناته وتحويله شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد انتاجي يتحقق من خلال خطة تكاملية مع بقية أجزاء الوطن العربي.

**3 – ما هي البلدان التي شملها لفظ العالم الثالث «البلدان النامية»:**  
ينقسم العالم وحسب التقسيم العريض الشائع إلى مجموعتين كبيرتين: مجموعة بلدان النظام الرأسمالي ومجموعة بلدان النظام الاشتراكي، وبشكل عام فإن المجموعة الأولى تضم في آن واحد بلداناً متطرفة ومسطورة، وبلداناً نامية وواقعة تحت السيطرة، وبذلك يكون هناك هوة كبيرة تفصل بين هذين النوعين من

البلدان في مجالات عدة أهمها: الفارق التقني، وسياسة السلب والنهب الذي تمارسه الأولى على الثانية، هذه الأخيرة الواقعة تحت السيطرة التابعة للنظام الرأسمالي تدل عليها العبارة الدارجة «بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية النامية». ومع ذلك فإن خبراء الأمم المتحدة يجرون التمييزات التي تضعها طبيعة الأنظمة الاقتصادية نفسها، عندما يقسمون العالم إلى «بلدان ذات اقتصاد مخطط» - اشتراكية - و«بلدان ذات اقتصاد السوق» - رأسمالية - هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى «بلدان متطرفة ذات اقتصاد سوق»، وإلى «بلدان آخذة في طريق التمو، ذات اقتصاد سوق» أيضاً.

وتجدر باللحظة هنا أن الحدود التي سنوردها بالمقابل بين مجموعات البلدان ليست تماماً الحدود نفسها التي يعترف بها الآخرون، فهناك:

**أولاً: بلدان النظام الاشتراكي:** وتمثل في الاتحاد السوفيافيي الديمقراطيات الشعبية، والصين، ومنغوليا، وكوريا الشمالية، وفيتنام الشمالية، وكوبا. <sup>(١)</sup>

**ثانياً: بلدان النظام الرأسمالي:** وهنا يمكن أن نقسمها إلى:

أ - البلدان الرأسمالية المتطرفة: وتضم الولايات المتحدة، وكندا، أوروبا «بالطبع عدا الاتحاد السوفيافيي والديمقراطيات الشعبية»، واليابان، وما سمي بدولة الصهاينة إسرائيل، واستراليا، ونيوزيلندا.

ب - بلدان رأسمالية متخلفة «نامية» وتشمل أمريكا «باستثناء الولايات المتحدة وكندا، وكوبا»، إفريقيا بأكملها «عدا الجماهيرية الليبية، والجزائر»، آسيا «باستثناء البلدان الاشتراكية فيها» واليابان، ودولة الصهاينة، وأوقيانوسيا «عدا استراليا ونيوزيلندا».

وهناك أيضاً ضمن التسميات السابقة حالات خاصة تخرج من تلك التسميات أو الفرز لدول العالم الثالث «النامية» أو تدخل فيها على افتراض ظاهري أنها موقعها في الدول المتقدمة أو المتطرفة، فتركيا مثلاً تدخل في مجموعة

(١) دول الوطن العربي تدخل ضمناً في إطار دول العالم الثالث «البلدان النامية» سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية.

هذه البلدان «العالم الثالث، النامية» رغم أنها عضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تجمع بلدانًا تقع خارج التصنيف لدول العالم الثالث، وكذلك أفريقيا الجنوبية، فهي لابد من أن تدخل ضمن التصنيف أيضاً مادام يعيش أكثر من أربعة أخماس سكانها بمدخول يقل بمعدل ست مرات عن نظيره للخمس المتبقية وهو الأقلية من السكان التي تضم في معظمها العناصر الأوروبية المستعمرة، دعاة العنصرية، وارياب النهب والاستبداد هناك.

#### 4 - مفهوم التنمية في البلدان النامية:

أما عن مفهوم التنمية في دول العالم الثالث فليس له شأن مواز لما هو عليه في الدول المتقدمة، لا من حيث الدافع أو الهدف فقط، بل من حيث الضرورة والأهمية بالنسبة للدول الأولى، لكونه مرتبطاً بالنسبة إليها، وقبل كل شيء، بواقع يحتم عليها السير وخطى سريعة لتحقيق النهوض والتقدم، مادامت صنفت قوله بل ضمن واقع حقيقي، في أحيان كثيرة، كدول متخلفة، أو سائرة في طريق التسوّل، كما مر ذكره معنا.

إذاً لابد من الوقوف عند تحديد مفهوم التنمية – في البدء أيضاً – لاعتبار هذه الأخيرة تمثل استراتيجية هامة مطلوب تحقيقها في الدول النامية والتي لم تستطع، وحتى الان، الافلات من تلك التسميات التي اشرنا لها سابقاً.

فلم يعد ينظر إلى معنى التنمية، وكما كان سائداً حتى وقت قريب على أنها مجرد سباق للحاق بالأمم الأكثر تطوراً على الصعيد الاقتصادي، مثلما لم يعد ينظر أيضاً إلى الفقر والثراء بين الدول بالمقاييس النقدية، وحجومها لوحدها بدليل رفض الكثير من دول العالم الثالث تسميتها بالدول الفقيرة، أو المتخلفة وربما كان لهذه الدول مبرراتها الموضوعية في هذا الأمر، غير موضوع الغنى أو امتلاك لحجم نقدية، وخاصة عندما ترى أن العديد من الدول المتقدمة أو الصناعية أو الثرية تعيش مشاكل حضارية مقلقة اقتصادية كانت ام اجتماعية ام سياسية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد بات من غير الضروري أن يكون هناك أيضاً تلازمًا

حتمياً، أو تواكباً بين وجود الثروة النقدية في بلد ما مثلاً، وبين مسيرة التنمية فيها، فالموال بذاتها لا تضمن التنمية، بل لا تدل بوحدها على تقدم أو تخلف في حال توفرها أو نقصانها في كثير من الأحوال.

لقد تغير، وبالنسبة للعالم الثالث، مفهوم التنمية مع مرور الزمن، كما تغيرت معها أشكال الممارسات العملية التي اعتمدتـها تلك البلدان لتحقيقها في مجتمعاتها انطلاقاً ذلك من خلال التسلسل التاريخي الحديث المتشابه تقريباً لهذه الدول، من حيث خصوصيتها للاستعمار فترة غير قليلة، وبذلك فقد تمثل مسرح التغيير الزمني لها من خلال فترتي ما قبل الاستقلال، وما بعده، ففي خلال الخمسينيات والستينيات اتجه الفكر والعمل في هذه البلدان نحو تصفية الاستعمار كشرط لازم لكل تنمية حقيقة قائمة على السيادة والحرية في تقرير المصير، أعقب ذلك المرحلة الخامسة للاستقلال جهد كبير لوضع خطط ائمائية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والبناء الاجتماعي<sup>(١)</sup>، ومع أن النمو الاقتصادي ظلل يعتبر عنصراً أساسياً، فقد تم التأكيد تدريجياً على الجوانب الاجتماعية، ولم يكن ذلك سوى تطبيقاً أو الأخذ للمفهوم المتتطور للتنمية عندما ظهر ما يسمى بالتنمية الموازنة، أو مفهوم النهج الموحد المنشقان من الرغبة الجامحة في التطور والنهوض في ظل تحقيق المساوة والعدالة الاجتماعية، وبذلك ظهرت للتنمية في هذه الدول عناصر مختلفة تميزت عن بعضها وتحاول التكامل عن طريق تفاعಲها مع بعضها، كالتقدم الاقتصادي، وتوزيع الثروات، ونمو الدخل، والنهوض ورفع مستوى الحياة المعيشية، وتنمية الموارد البشرية .. إلخ.

(١) هنا نشير في مجال حديثنا عن مراحل تطور الفكر، وما اعقبه من سعي جاد لإعادة بناء مجتمعات العالم الثالث، إلى ظهور النظرية العالمية الثالثة التي اهتمت أيضاً بالجانب السياسي في بناء المجتمعات وتطورها كضرورة حتمية تكمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

و هنا بالطبع تأتي بلدان العالم الثالث والحديث عن أسس التنمية ومفهومها فيها - موضوع البحث - تأتي هنا ضمن شمولية النظرية المذكورة في معالجتها لبناء المجتمعات ككل.

## 5 – مفهوم التنمية في البلدان المتقدمة «المتطورة»:

أما في البلدان المتقدمة أو الصناعية، فإن التنمية قد استعملت بشكل مغاير عنه في دول العالم الثالث، كما أنها خضعت أيضاً لتغيرات، فقد انطلقت من مفهوم نوعية الحياة، أو النمو الجديد، بحيث يتمثل هدفها في تحسين نوعية الحياة، وتكرّس الجهد لتحقيق رفاهية اجتماعية<sup>(١)</sup>، فإذا كان هذا هو الهدف الأخير للتنمية في البلدان المتقدمة في تطوير أساليب الحياة، والسعى للوصول إلى الرفاه الاجتماعي، فمعنى ذلك أن التنمية عبارة عن وسيلة فقط بالنسبة لهذه البلدان، وليس هدفاً أو غاية بحد ذاتها، كما هي عليه بالنسبة للبلدان النامية.

ولعل هذه النقطة الأخيرة لها ما يبررها في نظر الدول المتقدمة، لأنها ترى فيها مسألة اعتبارات على ضوء واقع معين، فاعتبارها التنمية وسيلة وليس غاية، فإن هذه الأخيرة قالت حقيقة على ضوء أبعاد جديدة للواقع الاقتصادي الحالي الذي يعيشه معظمها، في ظل محدودية الموارد الطبيعية، وفي ظل القلق الناجم عن تراكم التقدم التقني بأشكاله المختلفة، هذا الأخير الذي لا يبدو دائماً بأن هناك ما يبرر الغاية منه، خصوصاً وأنه يسير ضمن الأشكال المتعددة من عدم المساواة على صعيد المجتمعات نفسها لتلك البلدان، حيث تبدو سلبياته من خلال الحاجة المستمرة للتغيير الشاق لوسائل الانتاج الأكثر تقنية، فكثيراً من الآراء الناتجة من هذا الغزو التقني تودي بحياة العديد من المؤسسات الاقتصادية التي لم تستطع معاشه هذا الغزو التقني، الأمر الذي ينتهي بها في معظم الأحيان إلى السقوط مخلفة – مجتمعة – نتائج سيئة معروفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بشكل بارز، هذا بالإضافة إلى المشاكل الأخرى كالتلوث والعزلة الاجتماعية في المجتمعات هذه الدول نفسها، ومظاهر عدم المساواة الخطيرة بين تلك

(١) بالطبع لسنا هنا في صدد بحث على حساب أي شعوب، ستحقق تلك الدول المتقدمة أو الصناعية الرفاهية مجتمعاتها، أو بالآخر لسنا في صدد بحث الدول الذي وضع لدول العالم الثالث، لكنه تلعبه من أجل خدمة الدول الأولى لتحقق هذه الأخيرة مفهومها الخاص بها للتنمية.

الدول من جهة، وبين دول العالم الثالث من جهة أخرى، فتقسم الدول إلى دول التقنية فيها يجر الثانية إلى احراجات - متمثلة في فقدان التوازن بين الامكان والواقع - أو يقعها في إرهاكات تقنية في مؤسساتها نتيجة عدم اللحاق، أو امكانية بحارة الأولى في هذا المضمار، أو حتى المحافظة على الفارق التقني وال زمني القائم معها، بشكل يوصلها أحياناً لدرجة الضياع أو الاستسلام لفكرة «أنها حقاً مختلفة».

## 6 - التنمية وطابعها الذاتي:

وعلى ضوء ما مر ذكره في مفهوم التنمية، وعلى ما تعنيه واقعاً يمكن لنا التوصل إلى أن التنمية ليست ظاهرة شاملة، تقتصر فقط على الجوانب المادية وحدتها بل يمكن اعتبارها أيضاً ظاهرة أصلية في كل بلد، كان ناماً أم متقدماً تظهر كحصيلة من التطوير العام، المرغوب فيه اجتماعياً، يشمل تحقيق الانتاج، والتصنيع، وخلق توزيع عادل للمداخيل، وتوزن بين القطاعات الاقتصادية كافة، فلا بد من أن تنطلق من البنى الاجتماعية والقيم الثقافية لتلك البلدان، أي ما يسمى بالطابع الذاتي للتنمية، والذي تظهر أهميته أكثر في دول العالم الثالث، أو بالدول النامية.

إن هذا المفهوم الجديد للتنمية يؤكد على حرية اختيار الدول لأساليب تنميته ضمن ابراز دور التنمية والعلم والثقافة الذاتية فيها، بالإضافة إلى ما تعنيه بالاهتمام على امكانات الذات المختلفة في التطور والخلق، والعمل على رفع امكانات الدخل الحقيقي في المناطق المختلفة من العالم عن طريق توسيع قاعدة الثروة بتوظيف استثمارات جديدة، وتطوير وسائل وعلاقات الانتاج، بما يؤدي إلى زيادة الموارد الانتاجية التي يرجى من ورائها رفع الدخل القومي، وزيادة الامكانيات الحقيقية للأفراد للحصول على جميع أو معظم ما هم بحاجة إليه من الخدمات والسلع.

## 7 - التنمية في ظل التطبيق:

بعد حديثنا عن مفهوم التنمية، وأبعادها في ظل الطابع الذاتي للبلدان، لابد

من تناول جانب التطبيق العملي لهذا المفهوم الذي يحمل معنى التموي الاقتصادي المقترن بالتغيير الاجتماعي على شكل تحولات جذرية، تحمل في طياتها طابع التغير الدائم نحو الأفضل، وهذا ما يعطي تأكيداً وترسيخاً بشكل متزايد لعملية التنمية بوصفها عملية متشعبه ومتنوعة الأبعاد، حيث تتبعها على المستوى العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي تفاعلات متعددة، تجعل لزاماً على التخطيط – من أجل التنمية – أن يعالجها ضمن هذه التفاعلات، ويتوافق فيما بينها، منها يمكن مثلاً النظر في التعليم إلى أنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة في بلد ما.

وهكذا فإن اقتران التموي الاقتصادي بالتغيير الاجتماعي هذا، يجب أن يتم في إطار تحديد أهداف اجتماعية تستطيع أن تؤمن فاعلية عميقة للتنمية، عن طريق تضمين جميع هذه الأهداف بشكل واضح في بنية ومراحل خطط ائمائية، تُعدّ على أساس اختبارات طويلة الأجل في بلد ما.

ورغم أن مفهوم التنمية وتدابيرها، وتقيمها، كثيراً ما تظل بحكم الضرورة مسائل تقريبية من وجهة نظر الأهداف الاجتماعية، إني بدرجة أقل من الأهداف الاقتصادية، إلا أن السعي في تحقيقها يجب أن يتوجه دوماً في إطار التكامل بين هذه الأهداف من أجل التوصل إلى آثار إيجابية، تتعكس على الجوانب الحياتية للإنسان كفرد والمجتمع ككل.

وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتم من خلال منهجية موضوعية محددة للتنمية، تقوم على الأفاده من معطيات الفروع العلمية المختلفة، ونتائجها للتوصيل إلى معرفة وتحليل العوامل الاجتماعية المتشابكة، أو غير المتجانسة في بعض الأحيان لبحثها في إطار تفاعلها وحركتها، وهذا لا ينفي بالطبع أهمية العلوم الاجتماعية في هذا المجال لا بل يعتبر تلاقي هذه الأخيرة وتعاونها مع فروع العلوم الأخرى ضرورة ملحة لدراسة وتحقيق التنمية في بلد ما، ولنأخذ هنا علم الاقتصاد مثلاً، حيث لا يقف هذا العلم عند دراسة مجموعة عمليات مجردة من العنصر البشري، وإنما يتعلق أيضاً بسلوك الأفراد وعلاقاتهم، باعتبارهم من العوامل الهامة في النشاط الاقتصادي، من

متজين ومستهلكين .. إلخ، في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمتشعبة، بالإضافة إلى أن علم الاقتصاد هذا، لا يمكنه بالحد ذاته أن يقوم كعلم منفصل أو مستقل عن مجموعته المتشعبه في العلوم الاجتماعية.

كما يبرز دور العلوم والتكنولوجيات في مجالات أخرى ضمن إطار التطبيق العلمي للتنمية، فهي تمثل أيضاً نوعاً من الممارسات الاجتماعية المقيدة في التنمية بفسحها المجال لمجموعة كبيرة من المؤشرات الإيجابية بإظهارها لأفعال وردود الأفعال البشرية على مستوى الأفراد والجماعات، وأفعال وردود الأفعال بين علماء مختلفين في مجالات التخصص، عالم الإنسان، عالم المادة والأرقام، فصعيد الالقاء بين منطق الفكر العلمي، والتكنولوجي، وبين العوامل الاجتماعية هو ما يمكن ان يقدم فيه تفكير العلماء والمهندسين، وبحث العلوم الاجتماعية، مساندة قوية الواحد منهم للآخر، لا فيما يتعلق باستراتيجيات العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية فحسب ولكن أيضاً فيما يتعلق بشرط المعرفة العلمية والسيطرة التقنية على عالم الواقع ودورهما الاجتماعي، ومغزاهم الإنساني.

## 8 – التنمية في الأرياف «البوادي»:

بعد حديثنا عن مفهوم التنمية وأطر التطبيق العملي لها، سنتناول جانب التنمية الريفية، كنموذج أو مثال نبين فيه الاسقاطات العامة لما تشمله التنمية.

وان اختيارنا لموضوع التنمية في الريف كمثال توضيحي، يأتي من الأهمية التي شغلها هذا الوسط خصوصاً على صعيد الحجم السكاني في العالم من جهة، والاهتمامات الكبيرة التي تتركز عليه باعتباره أساساً هاماً لتحقيق أي جانب للتنمية في بقعة ما من بقاع العالم من جهة ثانية.

لقد شكل سكان الريف نسبة 62,2% من سكان العالم ككل، أي ما يعادل 2439 مليون من أصل 4 مليارات تقريباً – عدد سكان المعمورة – موزعين بنسبة

30% تقريباً للبلدان المتقدمة و 70% للبلدان النامية.<sup>(1)</sup>  
هذا بالإضافة إلى الظروف القاسية التي تعيشها هذه الأكثريّة من سكان الأرض، والتي تمثل بالمعاناة من سلبيات متعددة كالفقر والجوع والمعاناة الصحية والجهل.

إن التنمية في الريف، ليست بالسهولة التي يمكن أن تتحقق بها في المدن، فالتنمية الريفية تثير مشكلات متعددة ومعقدة نابعة أولاً من واقع الريف، وثانياً لعدم اتخاذ حلول أو تنفيذ برامج تنمية مسبقة فيه تتناول دراسة المشاكل من كل جوانبها.

إن الواقع مختلف لمعظم أرياف - أو بوادي - العالم يشمل مظاهر عديدة تنبئ أو تشير إلى نقط الخطورة، وتلح بالوقت نفسه إلى التسرّع بالأخذ بسبيل التنمية في الريف.

فالبنى الاقتصادية غير ملائمة هناك في معظم الأحيان، لا بل تشكل في بعض المناطق من العالم سبباً من أسباب الظلم الاجتماعي، وذلك لأن الريفين يمثلون الفئة من السكان المحرومة لعدة أسباب يمكن أن نقف على بعضها، كعدم وجود سياسات زراعية تملك فعالية صحيحة أو كاملة للنمو أو التطور، بالإضافة إلى احتلال المحاصيل الصناعية محل المحاصيل الغذائية، وعدم كفاية التدريب الفني لل耕耘ين، وما يخالف ذلك من ضعف الانتاج أو المردود، مما يزيد في الفقر وقلة الدخل، وقد أشارت أحدى التقديرات لعام 1975 بأنه هناك ما لا يقل عن 480 مليون فرد من سكان الريف يحصلون على دخل فردي سنوي يعادل ما قيمته 45 دل. سنوياً، فمعظمهم يعاني من نقص غذائي حاد، كما أشارت تلك التقديرات إلى أن 80% تقريباً من سكان المناطق الريفية في العالم، يفتقرن إلى الخدمات الصحية، ففي 16 بلداً من أقل البلدان تطوراً لا يوجد إلا طبيب واحد لكل «نineteen ألف» من سكان المناطق الريفية، أما المرافق الاجتماعية والمواصلات

<sup>(1)</sup> ومع تزايد تيار الهجرة من الريف - البوادي - إلى المدن، فلن يقل عدد سكان الريف في عام 2000 عن 50% من سكان العالم.

فهي غير كافية إن لم تكن معدمة أحياناً.

ومن مشاكل أخرى لا تقل خطورة في الواقع عن المشاكل الاقتصادية السابقة، فعدم كفاية التعليم، أو عدم ملاءمتها في المناطق الريفية، نظراً لاستيعابها من احتياجات المجتمعات الحضرية فقط، هذا الذي خلف ما يعادل 130 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6-11 سنة لا يذهبون إلى المدرسة بالإضافة إلى صحالة مستوى تدريب سكان الريف، الأمر الذي يحول بينهم وبين الاستفادة من تقدم العلم والتكنولوجيا من أجل زيادة إنتاجيتهم أو تحسين ظروف معيشتهم.

إن مثل هذه الأمور تخلف أضراراً كبيرة على الواقع الريفي كاستغلال الأرض والماء والنبات بطريقة غير صحيحة، نظراً لافتقار أهل الريف إلى المعارف البسيطة أحياناً في الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى خفض الانتاجية، وفقدان الأرض لخصوبتها، بل هجرها أحياناً.

ومن جهة أخرى، فإن تطبيق الأساليب التقنية المتقدمة أحياناً يؤدي إلى اتلاف الأسس المادية الريفية، إذا كانت تلك الأساليب غير ملائمة، ومن هنا تتبّع الحاجة إلى ضرورة ايجاد الوسائل الالزامـة لتزويد سكان الريف بالمعرفـات والتـقنيـات، التي تسـهم في حل مشـكلـات الحياة الـيـومـيـة دون التـضـحـيـة بـميـزـاتـ البيـئةـ المـادـيةـ والـاجـتـاعـيـةـ.

أضف إلى ذلك شبه العزلة التي يعيشها العالم الريفي في أنحاء العالم والناتجة عن افتقاره إلى البنية الأساسية لوسائل المعرفة العادلة، ففي الـ 25 بلدـاً الأقل تطـورـاً في العالم، والتي يعيش 90% من سـكـانـهاـ فيـ المناـطقـ الـرـيفـيـةـ، لاـ يـزيدـ الاستـهـلاـكـ السـنـويـ منـ وـرقـ الصـحـفـ عـنـ 0,1ـ كـغـ لـلـفـرـدـ الـواـحـدـ، وـفـيـ ثـلـثـيـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ لاـ يـوجـدـ سـوـىـ مـذـيـاعـ وـاحـدـ لـكـلـ 40ـ شـخـصـ.

ناهيك عن انعدام المساواة والعدالة على الصعيد الاجتماعي في معظم هذه المناطق نتيجة تعرضها لقدر أكبر من الاستغلال، الذي يؤدي إلى ضعف المؤسسات المختلفة في الرياف، وثمة ظاهرة أخرى قد نجدها أو نلحظها في مناطق غير قليلة من أرياف العالم، وهي أن السكان يجدون أنفسهم غير قادرين في بعض

الاحيان على حل مشكلاتهم في نطاق البنى أو المفاهيم الحديثة غير المفهومة بالنسبة إليهم، الشيء الذي يدفع الوسط الريفي إلى الانطواء على نفسه في اغلب الاحيان، كما ينزع أحياناً أخرى إلى مقاومة التغيرات ما دامت تشكل ارباكات مختلفة لهم.

إن كان ما سبق يؤكد على أهمية التنمية في الريف، فهو بالوقت نفسه يؤكد أيضاً على ضرورة تلبية الحاجة الملحة لتطبيق برامج تنمية متكاملة، والابتعاد عن وضع البراجم التي لا تراعي بشكل مناسب المعطيات الخاصة بالوسط الريفي، فتنوع الوضع الريفي يتطلب مرنة كبيرة في الاساليب المتبعة، وتطوريها وفق البيئة المحلية.

وهنا نقول انه لابد لسكان الريف من المشاركة، وبشكل أساسي وفعال في تصميم برامج التنمية هذه، وفي تحضيرها وتنفيذها، ماداموا يشكلون هدف التنمية في الريف، كما يشكلون العناصر الأساسية في القدرة على تعبئة انتاجياتهم لصالح تقدم ريفهم وتطوره.

إذاً فان تنفيذ أية سياسة للتنمية الريفية، لابد أن تسهم فيها المجتمعات الريفية والاجهزة المسئولة معاً، كا لابد ان تتحقق هذه التنمية انتاجية كافية لاحتياجات المجتمعات الريفية كحد أدنى، وما أن الموارد الأساسية تأتي من الريف نفسه، فمعنى ذلك أنه لا يستطيع تحقيق رفع الانتاجية في ظل الاساليب التقليدية أو النظم الاجتماعية البالية القديمة في بعض المناطق، وهنا لابد من ادخال عوامل خارجية كالاصلاح الزراعي، وادخال تقنيات اكثراً تقدماً، وانتاج محاصيل جديدة وبشكل تكون هذه العوامل متكيفة مع البيئة التي تحيط بالانتاج ككل.

ويعنى آخر أعم، فلابد أن تراعي السياسة العلمية والتكنولوجية الموضوعة بقصد التنمية، تراعي الاحتياجات الخاصة بالواسط الريفي، بغية الاسهام في تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، ومن بين الأولويات المطلوبة في هذا المجال، اجراء بحوث مختلفة في مجالات الهندسة الزراعية والميدرولوجيا، ووضع تقنيات ملائمة لتنمية الصناعات الغذائية والعديد من الصناعات الأخرى في حال

توفر امكانات قيامها.

وأخيراً وفي ختام حديثنا عن التنمية نقول: إن كانت التنمية تقوم على دفع مجتمعات العالم الثالث بالسير نحو التطور، وتحقيق التقدم بكل ما تملكه من طاقات للابداع الذاتي، فما أحوج هذه البلدان التي تنشد التقدم والتطور، كما تنشد تضييق الهوة في التقنية والزمن مع من سبقتها من البلدان، ما أحوجها أن تدفع عجلة سبل التنمية إلى الأمام محاولة بذلك الابتعاد أو التخلص من التعقيدات أو الصعوبات التي تعرّض طريقها لتحقيق ما تنشده منطلقة من واقع مجتمعاتها وتطلعاتها وامكانياتها، مع ايمان منها بأن تحقيق هذه التنمية ليس مجرد تدارك تخلف فقط، بل هو أيضاً اتقان لاسلوب علمي جديد وذاتي في الهوض والتقدم.